رابعا: المنظور الإسلامي للفساد من وجهة نظر بعض المفكرين المسلمين:

يزخر التراث الإسلامي بالعديد من الإسهامات الفكرية حول موضوع الفساد، تميزت في مجملها بالتركيز بصفة أساسية على الفساد السياسي والإداري (أي ما يتصل بشؤون الحكم والدولة)، مع الإشارة إلى الفساد المالي والأخلاقي كأبرز عوارض وتداعيات الفساد السياسي، يمكن عرضها في ما يلي:

- **الفساد بحسب الفكر الخلدوني:** يعد العلامة **"ولي الدين عبد الرحمن بن محمد ابن خلدون (732-808 هـ)**، من بين أشهر أعلام الفلسفة والفكر الإسلامي، ذلك بأنه لم يكن مؤرخا فحسب، بل عالما موسوعيا، شملت معارفه وآثاره العديد من العلوم (العلوم السياسية والإدارية، والعلوم الإنسانية والاجتماعية، والعلوم التاريخية والتراثية ...)، ويعد كتابه الموسوم **" مقدمة ابن خلدون: كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر، في أيام العرب والعجم والبربر، ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر"** أعظم عمل من نوعه أنجز عبر الزمان والمكان، بتعبير المؤرخ البريطاني "أرنولد تُوِيْنبي (Arnold Toynbee) " وهذا ما يجعل مؤلفه عصارة تجربة حضارية متميزة ومعبرة عن النَفَس البحثي والطموح الفكري الذي يجعلها تنفذ إلى مضمار النقاش الكوني، وبهذا الاعتبار يمكن استدعاء فكر ابن خلدون في النقاش الدائر بين معاصرينا حول قضايا الساعة، ومن ضمنها قضايا الفساد.

ينطلق العلامة "ابن خلدون" في تقديم أطروحته حول الفساد من جوهر فلسفته المتعلقة بـ**علم العمران البشري**، والذي يقصد به الحياة الاجتماعية وما ينتج عنها أو يرافقها من مظاهر اجتماعية وسياسية واقتصادية وثقافية ... وهذا العمران لا يكون تاما إلاّ إذا قامت فيه الدولة، ذلك بأن المهمة الرئيسية لعلم العمران هي البحث في عوامل قيام الدول وسقوطها، وأسباب تعاقبها وتزاحمها، أو بعبارة أخرى: كيف نستديم النعمة؟ أو كيف نوطد أركان الدول، ونتفادى السقوط في الهرم وخراب الدول والمجتمعات، أو بتعبيره: العمران البشري؟ ؛ وفي سعيه للجواب عن هذا السؤال يحاول "ابن خلدون" أن يستخلص النواميس الطبيعية التي تحكم العمران، أو علاقة الاجتماع الإنساني بالأرض، موطن الحياة، وهو في محاولته هذه ينهل من ثقافة عصره، خصوصا من ثقافته الدينية الراسخة، بحيث يقسم الاجتماع البشري المؤسس على الدولة إلى ثلاثة أطوار: 1/. **طور البداوة (طور التأسيس والبناء / البدايات)** ؛ **2/. طور العمران البدوي (طور العظمة والمجد / التعمير)** ؛ **3/. طور العمران الحضري (طور الهرم والاضمحلال / الاحتضار)**، ويتم الانتقال عبر هذه الأطوار الثلاثة من خشونة البداوة إلى رقة الحضارة أو بعبارة أخرى: من القوة والفاعلية إلى الضعف والفساد.

ومن هذا المنطلق، فمفهوم الفساد عند "ابن خلدون" مرتبط بالانغماس في بذخ وترف ومجون الحضارة المؤدية إلى أفول الحكم وسقوط الدول وخراب المجتمعات، وفي هذا الإطار يقر "ابن خلدون" بأن أمور الحضارة من توابع الترف، والترف من توابع الثروة والنعيم، والثروة والنعيم من توابع الملك، والحضارة مفسدة للعمران مادة وصورة: ففساد مادة العمران يعني به فساد أخلاق أفراد المجتمع فردا، فردا

(في ذواتهم وشخوصهم بسبب الترف والانغماس في الملذات)، وفساد صورة العمران يعني به فساد الدولة واضمحلال أجهزتها، أي تفكك العصبية المؤسسة للولاء والمواطنة.

وعلى هذا الأساس، فالفساد يصيب الدولة والمجتمع عندما تبلغ طور الإسراف والتبذير، وفي هذا الإطار يقول "ابن خلدون": " ... **ويكون صاحب الدولة في هذا الطور متلفا لما جمع أوّلوه في سبيل الشهوات والملاذ والكرم على بطانته وفي مجالسه ... مستفسدا لكبار الأولياء من قومه وصنائع سلفه ... فيكون مخربا لما كان عليه سلفه يؤسّسون، وهادما لما كانوا يبنون، وفي هذا الطور تحصل في الدولة طبيعة الهرم، ويستولي عليها المرض المزمن الذي لا تكاد تخلص منه، ولا يكون لها منه برء، إلى أن تنقرض"**، وتتحول سياسة و/أو أسلوب إدارة شؤون الدولة والمجتمع من **نظام "المشاركة والمساهمة"** والتسيير الجماعي في إطار العصبية الحاكمة، ونهج سلوك سياسة كسب القلوب وإنزال الناس منازلهم، وهو ما يضمن للدولة ولاء مختلف الفئات التي يسرى عليها حكمها، والاقتصاد في النفقات وعدم الغلو في فرض الضرائب والجبايات، والذي يؤدي إلى خلق جو من الاطمئنان والازدهار، فيزداد ولاء الرعية للدولة وتمسكهم بها، إلى **نظام "الاستبداد والانفراد بالمجد"** وبروز/طغيان المصالح الخاصة الشخصية المتناقضة مع المصالح العامة والمشتركة، بسبب تدخل العنصر/العامل الاقتصادي، فالعصبية الحاكمة – وتشمل كل مؤسسات الدولة العامة – التي كانت تقوم على أساس المشاركة والعمل للصالح العام، تنقلب اليوم إلى أرستقراطية حاكمة متنافسة ومنغمسة في أصناف الترف والبذخ والنعيم، وهو ما يؤدي إلى الحاجة الحادة والمتعاظمة إلى الموارد المالية لتغطية نفقات إدارة شؤون الدولة والمجتمع، من خلال تعظيم الجباية وزيادة الضرائب على الرعايا والفلاحين وسائر أهل المغارم، ووضع المكوس على المبايعات وفي الأبواب، وشيوع مظاهر الفساد المالي والإداري في مؤسسات الدولة بالمفهوم الحديث (الرشوة، ووضع اليد على المال العام بطريق النهب والاختلاس وتضخيم النفقات وتبييض الأموال، والمحاباة /المحسوبية في التوظيف والتولية، وفي هذا الإطار ينصح "ابن خلدون": " **لا تولوا أبناء السفلة والسفهاء قيادة الجنود، ومناصب القضاء، وشؤون العامة، لأنهم إذا أصبحوا من ذوي المناصب، اجتهدوا في ظلم الأبرياء، وأبناء الشرفاء، واذلالهم بشكل متعمد، نظرا لشعورهم المستمر بعقدة النقص والدونية التي تلازمهم، وترفض مغادرة نفوسهم...**)... ثم تتدرج الزيادات في الجباية والضرائب بمقدار بعد مقدار لتدرج عوائد الدولة في الترف وكثرة الحاجات والإنفاق بسببه، وبالنتيجة تدخل الدولة في أتون أزمة اقتصادية محتومة بسبب استفحال مظاهر الفساد الإداري والمالي وآثارهما المدمرة، وتجاوز النفقات للمداخيل، وعدم إيفاء الدخل بالخرج، وتحدث الاضطرابات الأهلية والثورات الشعبية المؤذنة بزوال الدولة، أو انهيار نظام الحكم، أو لجوء النخب الحاكمة في مواجهة غضب الرعية إلى الاستعانة بالموالي (القوى الخارجية) والمصطنعين (المرتزقة) الذين يؤخذ في الاعتماد عليهم، وهو ما سيطيل في عمر الدولة قليلا حتى يتأذن الله بانقراضها، فتذهب الدولة بما حملت.

- **الفساد بحسب المفكر الاسلامي " أبي عبد الله ابن الأزرق الأندلسي" 831-896 هـ/ 1420-1493م:** يعد مؤلفه الموسوم: **" بدائع السّلك في طبائع المُلك "** أشهر كتاب عرف به، والذي تضمن أفكارا وتصورات قيمة عن حقيقة الملك والخلافة والرياسة، وعوامل تشييد أركان الملك وتأسيس قواعده، وواجبات الحكم، ومفاسده ... بالإضافة إلى كتابه الموسوم بـ: **"الإبريز المسبوك في كيفية أدب الملوك"** وغيرها من المؤلفات.

ومن هذا المنطلق، يعتبر "عبد الله ابن الأزرق" السياسة المفتقرة للأخلاق الفاضلة، بمثابة فيروس ينخر جسد الأمة، ويفقدها مناعتها بالتدريج، فتحدث المفسدة، وتكون الأمة عرضة للهلاك وخراب العمران، وعلى هذا الأساس، فالأخلاق السياسية الفاضلة – حسبه – قوام الحكم الراشد، والرذائل أساس الفساد وسوء الحكم، وسبب الذل والخسران الذي يصيب الأمة، وموجب الانحطاط وسقوط الدول وأفول الحضارات، وبالتالي: فالفساد من منظور "ابن الأزرق" منطلقه سوء الأخلاق والانقياد للشهوة، الباعثة على اتيان القبائح من الأفعال المنكرة، ومختلف السلوكيات والممارسات الفاسدة، والتي يندرج: الظلم والبغي، وأكل أموال الناس بالباطل من سحت ورشوة ونهب واختلاس للمال العام، وتغليب للمصلحة الخاصة على العامة، وشخصنة الشأن العام ونحوه في إطارها، كما أشار في نفس الإطار إلى ظاهرة تدخل المال في السياسة و/أو المال الفاسد (الكليبتوقراطية) بحيث تصبح السياسة هي الطريقة المثلى للكسب والتجارة (بالتعبير الدارج "البزنسة")، والذي يحدث حسبه بسبب دمج و/أو خلط التجارة بإدارة شؤون الدولة و/أو الإمارة إذ يقول في هذا الصدد: **" .... لا يخفى أن تجارة السلطان تؤدي إلى ضرر الرعية، وفساد الجباية، والتي تؤول في آخر المطاف إلى خراب العمران ونفاذ الدولة...."**
- **الفساد بحسب المفكر الإسلامي "عبد الرحمن الكواكبي":** يعد العالم والفيلسوف والمفكر **" عبد الرحمن أحمد بهائي محمد مسعود الكواكبي (1271-1320هـ/1855-1902م)"** أحد رواد النهضة العربية والإسلامية ومن أبرز مؤسسي الفكر القومي العربي، اشتهر بكتاب: **" طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد"** الذي ناقش فيه ظاهرة الفساد السياسي من خلال أبرز تجلياتها والمتمثلة في الاستبداد السياسي، حيث عالج في كتابه أسباب المشكلة، ومنطلقاتها وآثارها الوخيمة على الدين، والأخلاق، والسياسة، والاجتماع، والمال، والمجد، وكل ما يمس كيان الأفراد والمجتمعات في حياتهم الشخصية والاجتماعية، ليقدم بعد ذلك أفكارا وتصورات تمثل حلولا لمشكلة الفساد والاستبداد السياسي.

ومن هذا المنطلق، طرح "الكواكبي" مفهومه للفساد من زاوية استبداد النخبة الحاكمة، والتصرف المطلق في إدارة شؤون الدولة والمجتمع في غياب المحاسبة وبعيدا عن الرقابة، وذلك لحيازتها السلطة المطلقة، وتوظيفها لخدمة مصالحها الخاصة، حيث يقول في هذا الإطار: **" ... الاستبداد صفة للحكومة المطلقة العنان فعلا أو حكما، التي تتصرف في شؤون الرعية كما تشاء بلا خشية حساب ولا عقـاب، وهي تشمل حكومـة الفـرد المـطلق الذي تولـى الحـكم بالغلبـة أو الوراثـة، حيث يتحكم في**

شؤون الناس بإرادته لا بإرادتهم، ويحكم بهواه لا بشريعتهم، كما أن الحكومة المنتخبة قد تكون أيضا مستبدة، إذا كان الحاكم المنتخب غير مسؤول...."، وقد كان لتقلد "الكواكبي" عدة وظائف كرئاسة غرفة التجار لمدينة حلب، ومهنتي الصحافة والمحاماة، الدور البارز في تشخيصه لمفهوم الفساد من زاوية الاستبداد السياسي، وبيان خطورته في تخلف الأمة وانحطاط المجتمع، حيث عانى من انتشار المحسوبية، والفساد الإداري، والاتجار بالدين في كيان الدولة العثمانية وولاياتها، لاسيما في موطنه حلب، حيث يقول في هذا الإطار: **" الاستبداد أصل لكل فساد، ذلك بأن الباحث المدقّق في أحوال البشر وطبائع الاجتماع، يكشف بأن للاستبداد أثرا سيئا في كل واد، فالمستبد يضغط على العقل فيفسده، ويلعب بالدين فيفسده، ويحارب العلم فيفسده ..... فالاستبداد لو كان رجلا وأراد الانتساب، لقال: أنا الشر، وأبي الظلم، وأمي الإساءة، وأخي الغدر، وأختي المسكنة، وعمي الضر، وخالي الذل، وابني الفقر، وابنتي البطالة، وعشيرتي الجهالة، ووطني الخراب، أما ديني وشرفي فالمال، المال، المال...."**

- **الفساد بحسب المفكر الإسلامي "محمد العزالي" 1335-1416هـ/1917-1996م:** مفكر إسلامي مصري بارز، وداعية متميز بالعطاء الفكري والعلمي، يعتبر من العلماء المجددين والمناهضين للتشدد والغلو في الدين، صدرت له العديد من الكتب المرجعية في الفكر الإسلامي المعاصر، ومن ضمنها كتابي: **" الإسلام والاستبداد السياسي" و"الفساد السياسي في المجتمعات العربية والاسلامية"**، حيث يعتبر سبب بلاء الأمة العربية والاسلامية هو انتشار الفساد في جميع أقطارها، معتبرا ظاهرة الاستبداد سبب فساد النخبة الحاكمة المتحررة من كل رقابة ومساءلة من جهة، وفساد المجتمعات من جهة أخرى، إذ يقول: **"إنما فسدت الرعية بفساد الملوك، وفساد الملوك بفساد العلماء، فلولا القضاة السوء والعلماء السوء، لقل فساد الملوك خوفا من إنكارهم ..."** فعلى صعيد فساد الحكم، فقد اعتبر الاستبداد عدو التقدم والحضارة، فلا حرية ولا دين ولا حضارة بوجود الاستبداد المؤسس للفساد، حيث يقول في هذا الإطار: **"الحكم الاستبدادي تهديم للدين وتخريب للدنيا، فهو بلاء يصيب الإيمان والعمران جميعا، وهو دخان مشؤوم الظل تختنق الأرواح والأجسام في نطاقه حيث امتد، فلا سوق الفضائل والآداب تنشط، ولا سوق الزراعة والصناعة تروج...."**، أما على صعيد فساد الأفراد والمجتمعات، فالفساد يعبر عنه من خلال تجليات الفساد المالي والإداري والأخلاقي، كالسرقة، والنصب والاحتيال، والرشوة، والمحسوبية، واختلاس المال العام، وتزوير المحررات و/أو التقارير الرسمية، واستغلال النفوذ والوساطة والتوصية، والتربح من الوظيفة العامة، وإهدار المال العام، وضياع الأمانة، وتفشي الخيانة .... وفي هذا الإطار يقول " محمد الغزالي": **"ومن معاني الأمانة أن يحرص المرء على أداء واجبه كاملا في العمل الذي يناط به ... وأن لا يستغل الرجل منصبه الذي عين فيه لجر منفعة إلى شخصه أو قرابته، فإن التشبع من المال العام جريمة، والمعروف أن الحكومات أو الشركات تمنح مستخدميها أجورا معينة،**

فمحاولة التزيد عليها بالطرق الملتوية، هي اكتساب للسحت ... كما يدخل في معاني الأمانة وضع كل شيء في المكان الجدير به واللائق له، فلا يسند منصب إلا لصاحبه الحقيق به، ولا تملأ الوظيفة إلا بالرجل الذي ترفعه كفايته إليها..."

من كل ما تقدم، يمكن القول بأن الفكر الإسلامي تناول مفهوم الفساد باعتباره ظاهرة اجتماعية أخلاقية قيمية ترتبط بالنخبة الحاكمة، وبالمحكومين على حد سواء، تنعكس سلبا على الفرد، والمجتمع، ومؤسسات الدولة، أي: كل ما يتعلق بأثر الفساد في تهديد كيان الدولة وخراب عمرانها، وتمزيق المجتمع وتفتيت وحدته، وتدمير أخلاق الفرد وقيمه.